Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (15) : 30 May 2022
P: 29 - 39
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (15) : 30 مايو 2022م
ص: 29 - 39

The role of political leadership in the development of the State of Malaysia; Mahathir Muhammad is an example

Mahmoud Gawdat Qabaha
Ibrahim Hassan Abu Jaber
An-Najah National University || Palestine

Abstract: this study sought to identify the role of the Malaysian political leadership in development during the rule of "Mahathir Muhammad", and the researcher adopted the descriptive analytical approach, through Describe the experience of the political leadership during the rule of "Mahathir Muhammad" in Malaysia, and analyze its results to show the extent of its success in achieving its goals. The study concluded that; That the Malaysian experience is a successful one, and that there is a positive correlation between the role of political leadership during the rule of "Mahathir Muhammad" and development in the State of Malaysia, as he was a successful model as a political leader who promoted his people and his country with comprehensive development until the Malaysian experience became a role model, and in light of this result The study made several recommendations, the most prominent of which were: the necessity of studying the models of successful political leaders who contribute to the development of their countries, studying the role of higher administrations in creating and applying values and putting pressure on decision-makers for change and comprehensive and sustainable development, and dissolving any sectarian, ethnic and religious conflicts and transforming them into a union that is in the interest of a renaissance The state, and combating all forms of corruption, as it undermines comprehensive and sustainable development efforts.

Keywords: political leadership, development.

دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا؛ مهاتير محمد نموذجاً

محمود جودت قبها
إبراهيم حسن أبو جابر
جامعة النجاح الوطنية || فلسطين

المستخلص: سعت هذه الدراسة للتعرف على دور القيادة السياسية الماليزية في التنمية إبان حكم "مهاتير محمد"، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف التجربة القيادة السياسية إبان حكم "مهاتير محمد" في ماليزيا، وتحليل نتائجها لبيان مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها؛ أن التجربة الماليزية تجربة ناجحة، وأن هناك ارتباط إيجابي ما بين دور القيادة السياسية إبان حُكم "مهاتير محمد" والتنمية في دولة ماليزيا، حيث إنه كان نموذجًا ناجحًا كقائد سياسي نهض بشعبه ودولته بتنمية شاملة حتى غدت التجربة الماليزية نموذجًا يُحتذى به، وعلى ضوء هذه النتيجة قدم الباحثان عددا من التوصيات؛ أبرزها: ضرورة دراسة نماذج القادة السياسيين الناجحين المُساهمين في تنمية دولهم، ودراسة دور الإدارات العليا في إيجاد القيم وتطبيقها والضغط على أصحاب القرار من أجل التغيير والتنمية الشاملة والمستدامة، وإذابة أي صراعات طائفية واثنية ودينية وتحويلها إلى اتحاد يصب في مصلحة نهضة الدولة، ومُحاربة كافة أشكال الفساد وصوره كونه يقوض جهود التنمية الشاملة والمُستدامة.

الكلمات المفتاحية: القيادة السياسية، التنمية.

مُقدمة.

في لحظات تاريخية حاسمة يوضع مستقبل الشعوب على المحك، ليكون الخيار أمامها على مفترق طرق يتطلب موقفاً حاسماً؛ إما بالدوام على التخلف والجهل والتبعية والفقر والعيش على هامش الحياة، أو الاتجاه نحو نهضة مجتمعية حرة مستقلة تضعه في مصاف الدول المتقدمة وركب الحضارة الإنسانية ومقدمتها، ويمكننا القول بأن التنمية هي عملية متصاعدة باستمرار وتعبر عن احتياجات المجتمع، وهي عملية مجتمعية تتضمن مساهمة كل قطاعات الشعب فيها، وهي عملية واعية أي أنها ليست ارتجالية أو عشوائية وإنما ممنهجة ومحددة الغايات والوسائل، وتسعى لإيجاد تحولات هيكلية في جميع الأطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... إلخ، وتتطلب التنمية توافر قدر من حالة الابداع الحضاري، وذلك يحتاج ابتداءً إلى وجود بلد مستقل، متجاوز لمشاكل الهوية، ومحقق لوحدته الوطنية، ومحافظاً على قدر معقول من الاستقرار السياسي، وفيما يتعلق بالتنمية السياسية فقد أشار (السعد، 2014) إلى ما ذكره "الموند باول" بأن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة، وتبعاً إلى "باول" تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة.

لم تسلم ماليزيا من ويلات الاستعمار كدول عديدة من القارات الثلاث، لكنها استطاعت بقيادة سياسية حكيمة، وفي فترة زمنية قياسية أن تتجاوز كل هذه الإكراهات وتصنع لنفسها نموذجاً تنموياً حقق العديد من المعجزات على المستويات كافة، كما أن التمايز العرقي والديني أثرى التجربة الماليزية، بعدما كان سبباً في الفرقة والصدام، وذلك من خلال خطط تنموية شملت السياسات والاستراتيجيات اللازمة لإيجاد حلول عقلانية لكل التحديات التي تعيق تجسيد الأهداف المسطرة للنهوض بالدولة، كل ذلك دعى الباحثين لهذه الدراسة للبحث في دور القيادة السياسية الماليزية في التنمية، حيث إن التجربة الماليزية بات يشار لها بالبنان لما تميزت به من نجاح باهر.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعاني العديد من الشعوب النامية، من نكبات الفقر والجهل والفساد والتضخم والحروب والاستبداد، مما جعلها في مؤخر الركب الحضاري والمسيرة الإنسانية، بل وفي قائمة الاستعمار المادي والفكري للقوى العالمية الكبرى والقاهرة، رغم الإمكانيات المادية والمعنوية والرصيد التاريخي والحضاري الذي تتمتع به تلك الشعوب، مما يستوقفنا لتساؤل حول السبيل لنهضة هذه الشعوب ويقظتها من سباتها العميق الذي جعلها معزولة عن الركب المتقدم من الدول! في حين أن دولاً أخرى قامت من رقادها ونفضت غبار ضعفها عندما توافرت لها القيادة السياسية الحكيمة والرشيدة ذات الإرادة الجادة والحقيقية، وحدت قيم مجتمعاتها واستثمرت كافة إمكانياتها وطاقاتها، ووجهت أفرادها بشفافية وأمانة وتخطيط نحو التنمية الشاملة، وعليه تسعى الدول استلهام تجارب التنمية الناجحة وصولاً للاستفادة من تطبيقها، كتجربة الدولة التركية، والسنغافورية، والماليزية التي سيعرضها الباحث نموذجاً في دراسته، لذا تدور مشكلة البحث في تقييم تجربة ودور القيادة السياسية إبان حكم "**مهاتير محمد**" في التنمية بدولة ماليزيا، والدروس المستفادة منها، وجاءت هذه الدراسة للبحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور القيادة السياسية الماليزية في التنمية إبان حكم "مهاتير محمد"؟

فرضيات الدراسة

القيادة السياسية إبان حكم "محمد مهاتير" لها تأثير إيجابي على التنمية في دولة ماليزيا.

أهداف الدراسة

التعرف على دور القيادة السياسية الماليزية في التنمية إبان حكم "مهاتير محمد".

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- قد يفيد توضيح واقع القيادة السياسية في التنمية إبان حكم "مهاتير محمد"، وكيف واجهت هذه القيادة التحديات التي عصفت بالدولة واستطاعت النهوض نحو نموذج يُحتذى به.
- كما أنها تسعى إلى إثراء المعرفة النظرية لدى الباحثين والقراء في هذا المجال.
- إضافة لأخذ الدروس والأفكار التي يمكن استخلاصها من هذه التجربة الماليزية.
- كما ستتوصل إلى نتائج وتوصيات قد يستفيد منها أصحاب الاختصاص في التطوير والتنمية لبلداننا.

محددات البحث

- الحدود البشرية: "مهاتير محمد" إبان حكمه لدولة ماليزيا.
- الحدود المكانية: دولة ماليزيا.
- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الربع الأخير من العام 2021.

متغيرات الدراسة

- **المتغير المستقل:** تمثل في القيادة السياسية.
- **المتغير التابع:** تمثل في التنمية.

مصطلحات الدراسة

- **القيادة السياسية:** هي قدرة وفاعلية القائد السياسي- بمعاونة نخب سياسية- في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعدياً حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع (كعيبوش ورماش، 2020).
- **التنمية:** هي عملية الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ولكن بتأثيرات معينة، وهناك اختلاف بين مفهوم النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي دون تدخل معتمد من قبل المجتمع أو الدولة، بينما التنمية فهي عمليات مقصودة تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي فترة زمنية محددة (علي، 2021).

منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تقوم بوصف تجربة القيادة السياسية إبان حكم "**مهاتير محمد**" في ماليزيا، وتحليل نتائجها لبيان مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، وما أهم الدروس والمستفادة منها بالنسبة للدول النامية.

خطة الدراسة:

تطلب تحقيق هدف الدراسة تقسيمها إل مقدمة ومبحثين وخاتمة وعلى النحو الآتي:

- **المقدمة**: وتضمنت ما سبق.
- **المبحث الأول**- مفهوم القيادة السياسية ووظائف القائد وأدواره في الاستقرار والتنمية.
  - المطلب الأول: مفهوم القيادة السياسية ونشأتها وتفاعلاتها
  - المطلب الثاني- وظائف القائد السياسي:
  - المطلب الثالث: دور القيادة العقلانية في الاستقرار السياسي والآثار التنموية الناتجة
- **المبحث الثاني**- سياسة مهاتير محمد وعوامل الانطلاق وفعالية الحكومة والحكم الرشيد
  - المطلب الأول: الانطلاق نحو التحول الديمقراطي للقيادة السياسية "مهاتير محمد"
  - المطلب الثاني: فعالية الحكومة في عهد "مهاتير محمد"
  - المطلب الثالث: دور الحكم والقيادة الرشيدة في عهد "مهاتير محمد" في التنمية الاقتصادية
  - المطلب الرابع: الإجراءات التي اتخذتها قيادة "مهاتير محمد" في إطار استراتيجيتها الوطنية ونتائجها
  - المطلب الخامس: أسباب النجاح في النموذج الماليزي "مهاتير محمد" من الجانب السياسي
- **الخاتمة**: خلاصة بأهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول- مفهوم القيادة السياسية ووظائف القائد وأدواره في الاستقرار والتنمية.

تمهيد:

لقد تعددت نظريات تفسير الشخصية القيادية، والتي سعت إلى تفسير سلوك واتجاهات صانعي القرارات، وفي سياق هذه الدراسة فإنني أشير إلى النظرية التي أوردها (الدبار، 2019)؛ وهي **نظرية الشخصية الفردية**؛ وترى أن كل إنسان يشكل نموذجاً فريداً يستخدم سماته الشخصية في تقييم الآخرين وتفسير قراراتهم، وتقوم هذه النظرية على عدد من الفرضيات الأساسية منها: كلما رغب الشخص في أن يكون نشيطًا في المجال السياسي للوصول إلى مراكز نفوذ، زاد شعوره وتأكيده على طموحات سياسة العدو الخارجية التوسعية، ومن ناحية أخرى فكلما زاد عداء الفرد لمن حوله، زاد ميله لأن يرى السياسة المعادية لدولته تهديدًا شخصيًا له، ويفسر ذلك السلوك بأنه تعلق شديد بالقومية التي تبرز العداء للجماعات الأجنبية، وهكذا يعتبر الفرد حكومته امتدادًا لشخصيته، ويرى في ممارسات دولته تحقيقًا لرغباته الشخصية.

المطلب الأول: مفهوم القيادة السياسية ونشأتها وتفاعلاتها

- **مفهوم القيادة السياسية:** تعرف ("حسن علي"، 2021) القيادة السياسية بأنها عملية تعبئة متبادلة بين القادة وأتباعهم تجمعهم بعض الدوافع المحددة بين الطرفين ويملكون الموارد الاقتصادية والأدوات السياسية وغيرها في سياق من التنافس والصراع، من أجل تحقيق أهداف بشكل مستقل أو بصورة متبادلة بين القادة والأتباع، كما عرفتها (مبروك، 2016) على أنها قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع.

- **نشأتها وتفاعلاتها:** تختلف الظروف التي تؤدي إلى بروز قيادات سياسية من مجتمع إلى آخر، وحسب نمط القيادة ذاتها، وتأثيرها على طبيعة النظام السياسي، كما تعبر القيادة السياسية في نشأتها عن تفاعل عوامل شخصية؛ "متعلقة بسمات نفسية وسلوكية للقائد من قبيل الخضوع أو السيطرة، القدرة الابتكارية أو عدمها، الذكاء أو عدمه، الثقة بالذات أو عدمها، قوة الشخصية أو ضعفها، الميل للعنف أو التسامح، سعة الأفق أو ضيقه، والاستعداد للمخاطرة من عدمه، وتتأثر هذه السمات بعملية التنشئة الاجتماعية لا سيما على المستوى الأسري والخلفية التعليمية والمهنية للقائد" واجتماعية؛ "تتعلق بطبيعة البناء الاجتماعي والأزمة أو الأزمات التي يعانى منها للمجتمع" وتاريخية وثقافية؛ "ترتبط بطبيعة الخبرات التاريخية للمجتمع، حيث تتصف خبرات وثقافات بعض المجتمعات كالمجتمعات العربية بأنها تفسخ مجالاً خاصاً لظهور نمط معين للقيادة، كوسيلة المواجهة أزمات حادة خصوصاً ما يرتبط منها بالتحديات الخارجية". وترتبط الفاعلية النسبية التي اتصفت بها قيادات كاريزمية إلى قدرة كل قيادة منها على تحقيق التفاعل بين خصائصها الذاتية وسمات الإطار الاجتماعي والثقافي، وقدرتها على تكتيل الجماهير وتقديم القدوة الصالحة لها، والتعبير عن التقاليد الحضارية القومية التي يشكل الانتماء إليها أساس الضمير التاريخي والوعي الجمعي، ومن الجدير بالذكر أن الانتخابات أو الاستفتاءات في غالبية الدول النامية كسبيل للوصول إلى السلطة وبحكم ما يشوبها من تدخل حكومي، لا تفرز قيادات تتصف بالديمقراطية الحقيقية في ممارسة السلطة، ورغم أن بعض النظم السياسية في العالم الثالث، تشهد انتخابات "حرة" كسبيل وحيد لتولى السلطة وتداولها، إلا إنه حتى في حالة هذه النظم قد تلجأ قياداتها إلى أساليب غير ديمقراطية بالتعامل مع القوى والأحزاب المعارضة (الدبار، 2019).

المطلب الثاني- وظائف القائد السياسي:

يمثل القائد السياسي محور العملية السياسية والظاهرة القيادية لأنه من ناحية يشغل قمة النظام السياسي ومن ناحية أخرى عليه أن يؤدى وظائف عدة لها آثار هامة في حياة وتطور النظام والمجتمع السياسي، ومن أهم هذه الوظائف ما يلي: (مبروك، 2016)

- **دور القائد كأداة للتغيير المجتمعي بمعناه الواسع للتنمية الشاملة:** من خلال تحديد أهداف المجتمع وصنع القرارات، ببراعة وتوقيت مناسب وإجادة في اختيار الأعوان.
- **دور القائد كأداة للتخطيط:** أي تحديد الأهداف وترتيبها وتقدير المواقف وأبعادها وعناصرها وتحديد عناصر القوة والضعف في المجتمع وتحديد المسائل الملائمة للتحرك، وعليه الاستعانة بأهل الخبرة، ومراقبة ردود الفعل للجماهير إزاء سياساته، ومدى تجاوبهم معه في تنفيذ هذه الخطط والسياسات.
- **دور القائد كأداة لتسوية الخلافات بين القوى والجماعات المختلفة في المجتمع:** وهنا يجب على القائد أن ينظر إلى نفسه على أنه يعلو الجميع، وأن يتخذ موقف الحياد والتوفيق بين الجماعات المختلفة دون إنحياز أو محاباة للجماعة التي ينتمي إليها.
- **دور القائد كنموذج للمثاليات الاجتماعية:** ويرتبط هذا الدور بالقيم، فعلى القائد أن يمثل بالنسبة للنخبة السياسية وللمجتمع المحكوم نموذجا وقدوة سلوكية.
- **دور القائد كرمز للمجتمع وآماله وشرفه وكرامته:** هذا الدور عادة ما يرتبط بنمط القائد البطل الزعيم الجماهيرى الكاريزمي، ولكن في أحوال أخرى قد يصير القائد المشجب أو كبش الفداء عندما تلقى الجماهير على عاتقه مسؤولية الإخفاق والهزيمة.

- **دور القائد في خلق الشعور بالثقة والاطمئنان:** وذلك في مواجهة ما يعانى منه الفرد من توتر وإحباط وخوف نتيجة للصراعات والمواقف الاجتماعية، وبهذا المعنى يصير القائد أحد ميكانزمات الدفاع سواء بطريق الإسقاط بأن يرى الفرد ذاته امتدادًا لهذا القائد السياسي موضع الإعجاب والتقدير، أو الإحلال من خلال إحلال الأهداف العامة التي تبناها القائد السياسي ونجح في تحقيقها محل هذه الأهداف الخاصة.

ويرى الباحث أن القائد حتى ينجح في أداء هذه الوظائف عليه الجمع بين قدراته الذاتية التي تعبر عن نبوغه السياسي، وبين قدرته على تطويع خصائصه الذاتية وأساليبه بما يتفق ومقتضيات المواقف التي تواجه مجتمعه، كما عليه إدراك أن القيادة عملية اتصال أساسها الثقة والإقناع لا القهر والمناورة وأنها عملية ديمقراطية تشاركية، وأن يضع كل القيم والمثاليات أمام شعبه، فهي تشكل الضمير الحي والوعي الجماهيري.

المطلب الثالث: دور القيادة العقلانية في الاستقرار السياسي والآثار التنموية الناتجة

يشير **(زرؤم، عبد الحميد، 2013)** إلى عوامل عدة في منح ماليزيا ما تنعم به اليوم من استقرار، أهمها: عامل التركيبة السكانية، ودور البريطانيين، وعامل الثقافة السياسية، ودور الجيش، وعامل القيادة العقلانية، ونؤكد هنا إلى حكم القيادة العقلانية؛ حيث إن وجود حكام امتازوا بالحكمة والتسامح والتعايش يقدمون مصلحة الشعب على كل المصالح والاعتبارات الأخرى، أسهم في كسب ثقة الشعب، ونيل طاعته، ومنذ استقلال ماليزيا فقد تعاقبت على قيادة البلاد ستة رؤساء وزراء، جميعهم جاءوا بالانتخاب، سواء ماتوا فاستبدلوا أو تنازلوا طواعية لمن بعدهم، وتستمر مسيرة التنمية، وربما يندر أن نجد في العالم الإسلامي المعاصر بلداً كماليزيا يتنازل فيه الرئيس، ويعتزل الحياة السياسية ليخلفه آخر، ثم الأخير أيضاً يتنازل بدوره ليأتي بعده آخر. وربما يضاف إلى ذلك عدة عوامل أخرى مهمة مثل:

- نظام الملكية الدستورية، حيث لا يتدخل الملك في الشؤون السياسية التفصيلي إلا ما تعلق بالقضايا المصيرية كإعلان أو إيقاف حرب، وتعيين سفراء ولجان وهيئات أساسية.
- التحالفات السياسية ونظام الإئتلافات الحزبية، التي تعمل معاً باتفاق قادتها دون نزاعات.
- ثقافة حب الوطن، والتفاهم على عدم التعرض للوحدة الوطنية وسعي جميع الاثنيات والأعراق المختلفة التي يتكون منها المجتمع الماليزي للحيلولة دون وقود أي صدامات من شأنها تعريض التناغم الاجتماعي والتعايش السلمي والاستقرار السياسي للخطر.
- تعزيز روح التعاون وقبول الشراكة مع الآخر وتقاسم ثمرات النمو الاقتصادي.

وقد ظهرت آثار تنموية في ماليزيا في نواحٍ عدة شملت البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والزراعة والصناعة والخدمات والكهرباء وتوفير مياه الشرب الصحية والسياحة والاستثمارات الأجنبية والأمن والسلم وغيرها، وحسب بيانات وإحصائيات البنك الدولي فإن نسبة الالتحاق بالمدارس في ماليزيا في المرحلة الابتدائية وصلت 96% مقارنة بنسبة 47% في ارتيريا، ونسبة خط الفقر بلغت 7.1% مقارنة بنسبة 31.5 في بنغلادش، أما نسبة توفر المياه للشرب في المناطق الريفية فهو بنسبة 99% مقارنة بنسبة 47% في اليمن، وفيما يخص نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، فإنه في ماليزيا بلغ 9.800 دولار مقارنة بمبلغ 3.000 دولار في مصر. (زرؤم، عبد الحميد، 2013).

المبحث الثاني- سياسة مهاتير محمد وعوامل الانطلاق وفعالية الحكومة والحكم الرشيد

المطلب الأول: الانطلاق نحو التحول الديمقراطي للقيادة السياسية "مهاتير محمد"

تعتبر ماليزيا لتوافق القادة والنخب على تبني النظام الديمقراطي كنظام للحكم بعد الاستقلال عام 1957م، وذلك من خلال إنشاء منظمة عابرة للقوميات والأديان هي "منظمة الملايو القومية المتحدة"، فقد تركزت خيارات القادة والنخب قبل الاستقلال وبعده حول محورين؛ الأول: تحويل العوامل الهيكلية المتصلة بالتركيب السكاني المتنوع عرقياً ودينياً وثقافياً ولغوياً إلى عامل قوة ووحدة بدل من أن يشكل تفجير للخلافات، والثاني: هو التنمية الاقتصادية مع تحقيق المساواة لكافة فئات المجتمع، وكان لأيدولوجيات رؤية وقوة القادة في ماليزيا تأثير فعّال على نتائج التنمية، فالمجتمع يستجيب ويتكيف بصفة كبيرة مع القائد والسياسات الجديدة، وقد تواترت الشخصيات القيادية إلى أن جاء عهد "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا السابق منذ 1981 إلى عام 2003، أي فترة الازدهار الاقتصادي والإنمائي، وجمعت شخصيته بين خصائص الشخصية التسلطية وصفة النشاط والاستقلالية، المحب للتطوير، وإحساسه بتحقيق الذات، فقد كان دائماً يخطط لعمله ويعمل لخططه، وكان يؤكد على أهمية الحصول على المعرفة، وتقديم الأفكار الجديدة التي هي حجر الأساس لتقدم الدولة، وهذا ما جعله مميزاً عن السياسيين الآخرين، فركز على تعلم الإنجليزية ليكون الماليزيون قادرين على المنافسة في عصر العولمة. كما أنه لا يؤمن بقيمة المساواة بين البشر، لأن التفاوت أمر طبيعي، فضلاً عن أن اقتسام الثروة بالتساوي يؤدي إلى إفقار الجميع وأما عن رؤيته في التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، فقد بدأ سياسته في إذابة الحواجز العرقية من خلال المدارس القومية التي تضم طلاب الملايا جنباً إلى جنب مع نظرائهم الصينيين والهنود وتحفيز شعب الملايا على تعلم الطبيعية والتكنولوجيا، وتبنى السياسة الاقتصادية الجديدة التي تلتها سياسة التنمية القومية التي تقوم على دعم الملايا في كافة المجالات دون الإضرار بالعرقيات الأخرى، وقد شهدت البلاد تطورات إيجابية واسعة مقارنة بالدولة المسلمة الأخرى، سعياً إلى مصاف الدول الصناعية مع حلول عام 2020، لكن الجانب السياسي ما شغل الشارع لا سيما المسلمين من السكان، طغى على ذاكرتهم وآثار التفكير النقدي لديهم، بعد أن كان كثير منهم لا يعبأ بالسياسية وتنافساتها، والمثير للإعجاب أن مهاتير كان دائماً في المحافل الدولية يعتز بإسلامه، موضحاً أن الإسلام كان ولا يزال في نظره ديناً متسامحاً مع وجود الأديان الأخرى وأتباعها، ويثني على الدين الإسلامي ويضيف أنه السبب في نشود الاستقرار والأمن في ماليزيا. وقد أدى مهاتير دوراً هاماً في إدارته للأزمة المالية التي عصفت بكل دول شرق آسيا، حيث أصدر مجموعة قرارات هادفة لفرض قيود على التحويلات النقدية خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، في الوقت الذي اتجهت فيه معظم الدول لتعويم العملة تنفيذاً لنصائح صندوق النقد الدولي، ورغم ضغوط البنك الدولي أصر مهاتير على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة وبفضلها اجتازت ماليزيا هذه الأزمة بأقل الخسائر، بل إن دولاً كثيرة درست سياسته وحاولت تكرارها والاستفادة منها، كما واجه مهاتر صحوة إسلامية خاصة في الحياة السياسية بشكل متزايد وحالة العزوف عن الفكر القومي الميلاوي، إلى جانب الخطاب السياسي الإسلامي، مما جعل الكثير من المراقبين ينتظرون الخطوة القادمة التي سيقوم بها مهاتير المعروف بذكائه السياسي، ونتيجة لسياساته في سد الفجوات العرقية شهدت العلاقات العرقية تعاوناً وثيقاً نتيجة إدراكها ضرورة تجاوز قضية الصراعات والتركيز على تقليص الخسائر وتعظيم المكاسب من عملية العولمة والتحول الاقتصادي الليبرالي. فأعاد مهاتر بناء الاقتصاد بشكل يجمع بين الاعتماد على الذات ورأس المال الأجنبي لتحقيق قدر من التوازن بين مختلف العرقيات وضمان عدالة التوزيع، والتي عرفت باسم السياسة الاقتصادية الجديدة، وحقق خلالها معدل نمو بلغ حوالي 8%، وبعد ذلك بادر عام 1990 في استحداث سياسة

جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية القومية، وهي الخطة التي سوف تستمر خلال العشرين عاماً التالية والتي عرفة برؤية 2020 ولقد قام مهاتير بتقديم تقرير حولها في أول اجتماع للمجلس المهني الماليزي يوم 8 فيفري 1991، ولقد حرص على أنه يتعين للتنمية الماليزية أن تتخطى الإطار الاقتصادي ولذلك يجب أن تكون دولة راقية سياسياً ومتقدمة اجتماعياً وثقافياً مع عدم التفريض بالقيم الروحية والأخلاقية في إشارة له للتجارب الغربية التي تتميز بالمادية المتطرفة وانحلال قيمها الأخلاقية ومؤيداً في نفس الوقت أن تصبح ماليزيا دولة متقدمة لكن بمعاييرها الخاصة (سليمان، وآخرون، 2019).

المطلب الثاني: فعالية الحكومة في عهد "مهاتير محمد"

يشير (كعيبوش ورماش، 2020) إلى أن رئيس الوزراء "مهاتير محمد" رأى أن ماليزيا تؤمن بالديمقراطية لا الفوضى، ولا تعني الديمقراطية عجز الحكومة عن الحكم، بل أن تقود البلاد بفعالية، وأن تكون أهدافها كبرى غير مجرد حفظ القانون والنظام العام، وإذا أخفقت الحكومة ينبغي عزلها بطريقة ديمقراطية عن طريق الاقتراع العام، ولكي تنفذ الحكومات المنتخبة سياساتها وبرامجها لا بد من وجد آلة إدارية فعالة، والتي يجب بناؤها بحرص كبير كي نمكنها من تنفيذ قرارات وبرامج السياسات العامة للدولة، وحتى يكون التنفيذ فعالاً يقتضي الأمر وجود اتصال فعال بين مجلس الوزراء وكبار المسؤولين في الإدارة، لأنه كثيراً يكون تفسير الإدارة لقرارات الحكومة خاطئاً، وهنا تكون النتيجة النهائية، إدارة وحكومة غير فعالة غير ناجحة، مما يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، إذ تسمح اجتماعات ما بعد مجلس الوزراء التي يرأسها الوزير المعني بشرح قرارات مجلس الوزراء شرحاً كاملاً للإداريين، ويستطيع الإداريين طلب التوضيح أو حتى الاختلاف في هذه المرحلة، ويجب على الوزير شرح الأسباب، واثناء ذلك يظهر فهم أكبر للقرارات المتخذة، مما يعني أن تنفيذ القرارات يكون على درجة عالية من الدقة والفعالية، وتميزت الفترة التي تولى فيها مهاتير الحكم بارتفاع مؤشرات ومستويات الإدارات الحكومية، التي تؤدي خدمات مدنية فعالة قادرة على إيصال المعلومة لكل الأقاليم الماليزية، وحسب مهاتير فالإداريون الكبار في ماليزيا قد خدموا في مراكز رئيسة في شركات أمريكية، وفي إطار تحقيق الجودة الشاملة تبنت الحكومة الماليزية سياسة إصلاح إداري، وتحديث الإدارة في الخدمة المدنية، والارتقاء بالكوادر البشرية وكفاءتهم وتنمية أدائهم، كما قامت الحكومة الماليزية بتطوير مجموعة أنظمة إدارية لكبح جماح الفساد الإداري إضافة للاهتمام بالانضباط الإداري لموظفي الإدارات، كما عملت النخبة الحاكمة في ماليزيا على تنمية الجهاز الإداري وتطوير القدرة على تفعيل عملية الاستجابة للمطالب والمشاكل المجتمعية إضافة إلى تعزيز وتقوية رأس المال البشري، وتطوير برامج التعليم والتدريب للموظفين العاملين في كل المستويات من أجل تحقيق التنمية الإدارية فأنشأت الحكومة إدارة التدريب والتطوير الوظيفي، واستعملت أساليب متنوعة للإدارات الحكومية، إضافة إلى إخضاعهم لعمليات تطوير تواكب عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وإنشاء هياكل جديدة لهذا الغرض، ونظراً لوجود ارتباط بين أهداف الإصلاح الإداري واستراتيجية الدولة الماليزية في مجال تنفيذ السياسات العامة والبرامج الحكومية المرتبطة بها، ركزت ماليزيا في هذا الصدد على عدة نقاط:

- محاربة الفساد الإداري واعتماد أسلوب المشاركة في عملية التنمية الإدارية في إطار الشراكة المجتمعية.
- إدخال تقنيات حديثة في التسيير الإداري.
- التركيز على تنمية الموارد البشرية والقيادات الإدارية وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة وتطويرهما.

المطلب الثالث: دور الحكم والقيادة الرشيدة في عهد "مهاتير محمد" في التنمية الاقتصادية

يشهد للقيادة الرشيدة دورها الكبير في التوجيه الملائم والمناسب للاقتصاد ويعتبر الحكم الراشد في ماليزيا السبب الأساسي في تطوير ونمو الاقتصاد بوتيرة سريعة، وقد نظر مهاتير لعملية الخصخصة كاستراتيجية هامة لنمو نخبة أعمال مالاي بكفالة الحكومة، وأن القطاع العام يعمل كآلية مؤقتة لخلق رأسمال مالاوي، ومن ثم كانت الخصخصة سياسية لمهاتير بغض النظر عن أسبابها التي ساقتها الموجة الدولية، وقد ذكرت خمس أهداف للخصخصة وهي: (زيتوني، 2020)

- خفض الأعباء المالية عن الحكومة.
- خفض تدخل الحكومة في الاقتصاد.
- تسريع النمو الاقتصادي.
- تطوير التنافسية.
- رفع الكفاءة والانتاجية.

وساهمت الخصخصة في تنمية ماليزيا، وكانت الحل الملائم الذي يوفر أرباح متساوية رغم أنها ليست مطلقة إلا أنها موزعة بطريقة أكثر عدل فيما يعرف بالشراكة الذكية في التنمية، فعمل القطاع العام مع الخاص من أجل تسيير التنمية الاقتصادية التي لكل منهما حصة فيها، أدى إلى التخلص من الإتجاه التنافسي القديم، وأدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل في إدارات الحكومة، وهو ما يسهم في دفع رواتب القطاع العام فضلاً عن إمداد المرافق بما تحتاجه، فلتحقيق تنمية مستدامة تسير بوتيرة سريعة يجب إشراك جميع الفواعل التي يمكن أن تسهم في هذه العملية، حتى لو كانت الفواعل خارجية كالمستثمرون الذين يعززون التجارة الخارجية التي تعتمد عليها ماليزيا بالدرجة الأولى في عملية التنمية، فكانت الخصخصة خطوة ثابتة وواعية جداً جاءت بعد تجارب وأخطاء المملكة المتحدة في هذا المجال، واعتمدتها ماليزيا بعد تعديلات توائم خصوصيتها وطابعها المتعدد الأعراق.

المطلب الرابع: الإجراءات التي اتخذتها قيادة "مهاتير محمد" في إطار استراتيجيتها الوطنية ونتائجها

إن ماليزيا من خلال استراتيجيتها الوطنية في عهد "مهاتير محمد" سعت إلى الإجراءات الآتية: (كعيبوش ورماش، 2020)

- إيجاد إطار عمل إداري وقانوني من أجل زيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وإشباع حاجات أساسية للموظفين في القطاع العام والخاص.
- تحسين مستويات تقديم الخدمات الصحية، ورفع مستوى التعليم والوعي الاجتماعي.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وجعلها أكثر مساهمة في الكشف عن مآرب الفساد بكل أنواعه.

وبالتالي فإن كل الإجراءات التي اتخذتها ماليزيا في إطار استراتيجيتها الوطنية ساهمت في تحقيق النتائج الآتية:

- زيادة الشرعية السياسية للنظام السياسي الماليزي، وتقوية الهياكل المؤسساتية للدولة.
- تحقيق الرضا والقبول لدى المواطن الماليزي تجاه النظام الحاكم ومؤسساته.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والمحافظة على الوحدة الوطنية.
- زيادة درجة المشاركة السياسية للمواطنين الماليزيين في العملية السياسية كالانتخابات، نتيجة الثقة بين المواطنين ونظام الحكم ومؤسساته السياسية والإدارية.

المطلب الخامس: أسباب النجاح في النموذج الماليزي "مهاتير محمد" من الجانب السياسي

يشير (طيفور، 2015) إلى أن التجربة الماليزية نجحت في العديد من الجوانب، وعلى صعيد الجانب السياسي ذكر عدة أسباب أدت إلى نجاح هذا النموذج وهي على النحو الآتي:

1. تبني سياسات عامة تهدف إلى معالجة أحداث 1969 ومنع تكرارها، فقاموا بتعديل الدستور بشكل يمنع النقاش حتى في البرلمان في قضايا حساسة بما في ذلك الوضع الخاص للمالاويين والجماعات الاثنية الأخرى.
2. تأمين الاستقرار السياسي لدولة ماليزيا من خلال:

- أبعاد العسكر عن السلطة (عكس الحال في الكثير من الدول المجاورة).
- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية وفق عقد اجتماعي متفق عليه.

3. توجيه التمويل المتاح الى برامج التنمية بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
4. رفض الحكومة الماليزية نصائح البنك الدولي والصندوق الدولي بتخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.
5. اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان.

الخاتمة.

خلاصة بأهم نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة أن التجربة التنموية الماليزية تجربة ناجحة، وأن هناك ارتباطا إيجابي ما بين دور القيادة السياسية إبان حكم "**مهاتير محمد**" والتنمية في دولة ماليزيا، فالقيادة السياسية في ماليزيا حققت التنمية الشاملة لكل من المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الموازنة بين الأهداف الكمية والنوعية، وتحقيق العدالة بين المناطق في مجال التنمية المادية، كما جعلت الإنسان محور النشاط التنموي وأداته، وأكدت تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية، وإذابة الصراعات العرقية والدينية والاثنية، وانتهجت ماليزيا استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة،

إن "**مهاتير محمد**" بات نموذجاً ناجحاً كقائد سياسي نهض بشعبه ودولته بتنمية شاملة حتى غدت التجربة الماليزية نموذجاً يُحتذى بها، وهذه القيادة الكاريزمية تدعو بلا شك إلى التأمل في تجربته الرائدة، التي بدأت بتمرده أمام قادة حزبه الذين دمروا الأخضر واليابس في وقتٍ عصيبٍ كانت تعاني فيه البلاد، إلا أنه بإصراره وطموحه بجانب حنكته السياسية استطاع انتشال بلاده وشعبه بما فيهم قادة حزبه الذين عارضوه في بادئ الأمر، وكم في بلادنا مثل "**مهاتير محمد**" ولكنه مكبل اليدين والقدمين!

التوصيات والمقترحات.

1- اكتشاف القيم التي قامت عليها التجربة الماليزية وظروف نشأتها والبحث في القيمة التي يمكن أن يجتمع عليها أفراد المجمع النامي كقيمة جوهرية توحيدية عليا.

2- دراسة دور الإدارات العليا في إيجاد القيم وتطبيقها والضغط على من بيده القرار من أجل التغيير والتنمية المجتمعية الشاملة.

3- إذابة الصراعات الطائفية والاثنية والدينية وتحويلها إلى اتحاد من أجل النهضة والتنمية للدولة فالتعايش السلمي والتفاعل الاجتماعي أهم ركيزتي الاستقرار السياسي.
4- محاربة كافة أشكال وصور الفساد فهو يعد من أهم عوائق التنمية بشتى صورها وأشكالها.
5- سعي الدول إلى النمو والتحديث والتصنيع والقضاء على التخلف والجهل، ومواكبة كافة المجالات التقنية والرقمية وإعداد الكوادر البشرية والاهتمام بهم كعصب رئيس في الحياة ونهضة الدولة.
6- ضرورة دراسة مسارات وتجارب وأدوار النماذج والقادة السياسيين الناجحين الذين ساهموا في تنمية دولهم ونقلها إلى مصاف الدول المتقدمة كالنموذج الماليزي.

قائمة المراجع.

- حسن علي، رند. (2021). دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- الدبار، محمد. (2019). القيادة السياسية وتغير السياسة الخارجية. تم الاطلاع بتاريخ 2021/9/28:
- زؤوم، عبد الحميد. (2013). أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها. مجلة الإسلام في آسيا. م10. ع2. https://journals.iium.edu.my/jiasia/index.php/jia/article/view/395/190
- زيتوني، محمد. (2020). التجربة التنموية الماليزية. جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، عدد2 (10): 54-70.
- السعد، محمد. (2014). من تجارب الشعوب.. قصة النجاح الماليزية. تم الاطلاع بتاريخ 2021/9/27: https://alwatan.com/details/4456
- سليمان، إسحاق، بدر الدين، وآخرون. (2019). أبعاد التجربة التنمية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات والأسس والآفاق. ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- ألمانيا.
- طيفور، فاروق. (2015). أسرار النجاح في النموذج التنموي الماليزي- الدروس المستفادة عربياً وإسلامياً. تم الإطلاع بتاريخ 2021/9/29: kl-forum.org/ar/kl2552
- القيادة-السياسية-وتغير-السياسة-الخارجية/eipss-eg.org /
- كعيبوش، عمر؛ إسمهان، رماش. 2020. دور القيادة السياسية في عملية الإصلاح السياسي والإداري في ماليزيا. مجلة السياسة العالمية (01)، جامعة ابن خلدون-تيارت وجامعة محمد بوضياف- المسيلة.
- مبروك، هدير. (2016). القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا "2009-2016". المركز الديمقراطي العربي- الدراسات البحثية، تم الاطلاع بتاريخ 2021/9/28: democraticac.de/?p=34241